OPEN ACCESS
Received: 07/07/2025
Accepted: 28/09/2025

مجلة الآداب

The Difference of Contradiction in Al-Mawardi's Interpretation Book *Al-Nukat wa Al-Uyun*: A Comparative Critical Study in Surat Al-Mulk

Dr. Ahmed Bin Abdullah Bin Ahmed Al-Hussainy *

ahossany@kku.edu.sa

Abstract

This study critically examines Al-Mawardi's *Al-Nukat wa Al-'Uyun* through Surat Al-Mulk, focusing on how he addressed contradictions among exegetical opinions. It begins with Al-Mawardi's introduction and interpretive method, particularly his way of presenting commentators' views, before clarifying the concept of interpretive differences, their types, and scholarly positions regarding them. The research then analyzes the instances where Al-Mawardi classified commentators' statements as contradictory, comparing his judgments with other exegetical works to assess their accuracy. Using a comparative, analytical, and critical approach, the researcher concludes that scholars emphasize distinguishing between differences of diversity and differences of contradiction, so that agreement is not mistakenly treated as disagreement. Al-Mawardi identified six cases of contradiction, but five of these were misclassified, revealing that many of the supposed contradictions are in fact variations of diversity, making his classifications unreliable.

Keywords: Contradictory Difference, Al-Nukat wa Al-Uyun, Interpretation of the Holy Quran, Books of Interpretation, Surat Al-Mulk.

* Associate Professor of Tafsir and Qur'anic Sciences, Department of Qur'an and its Sciences, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Hussainy, A. B. A. B. A. (2025). The Difference of Contradiction in Al-Mawardi's Interpretation Book *Al-Nukat wa Al-Uyun*: A Comparative Critical Study in Surat Al-Mulk, *Journal of Arts, 13*(4), 975 -991. https://doi.org/10.35696/joa.v13i4.2956

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 07/ 07/ 2025
تاريخ القبول:28/ 09/ 2025

مجلة الآداب

اختلاف التَّضادّ عند الماورديّ في تفسيره النُّكت والعيون: دراسة نقدية مقارنة في سورة الملك

أ.د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني *
ahossany@kku.edu.sa

الملخص:

يدرس هذا البحث اختلاف التَّضادّ عند الماورديّ في تفسيره النكت والعيون من خلال سورة الملك، دراسةً نقديةً مقارنةً، متطرقًا إلى التَّعريف بالماورديّ وتفسيره، ومن ثَمَّ بيان منهجه في إيراد أقوال المفسرين؛ ثم يعرّج على بيان مفهوم اختلاف المفسرين، وأنواع الاختلاف الواقع في أقوالهم، وموقف العلماء من ذلك الاختلاف؛ وبعد ذلك يتناول، بالدراسة النَّقديَّة، المواضع التي صنَّف فيها الماورديُّ أقوال المفسرين بأنَّها متضادَّة، ويقارن ذلك بأقوال أصحاب كتب التفسير؛ للتعرُّف على مدى الوفاق بين تلك الأقوال وتصنيف الماورديّ، واتبع في ذلك المنهج التَّحليليّ النَّقديّ المقارن. وتوصل إلى نتائج منها: يتمثَّلُ موقف العلماء من اختلافات المفسرين في: ضرورة التَّفريق بين اختلاف التنوّع واختلاف التَّضادّ الواقع في أقوال المفسرين؛ لكي لا يُعدَّ ما هو متَّفقٌ مُختلفًا، أو العكس. المواضع التي صنَّف فيها الماورديُّ أقوال المفسرين المختلفة من نوع التَّضادّ في هذا البحث ستة مواضع، وفي جميع تلك المواضع خالف تصنيفُهُ الصَّوابَ، سوى تصنيفه في موضعٍ واحدٍ فقط. وعدمُ إمكانيَّةِ الاعتماد على تصنيفات الماورديّ لكثيرٍ من أقوال المفسرين المختلفة بأنَّها متضادَّةٌ؛ حيث تبيَّن أنَّ كثيرًا منها يندرج في اختلاف التَّنوّع.

الكلمات المفتاحية: اختلاف التَّضادّ، النُّكت والعيون، تفسير القرآن الكريم، كتب التفسير، سورة الملك.

* أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، قسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية. .

للاقتباس: الحصيني، أ. ع. أ. (2025). اختلاف التَّضادّ عند الماورديّ في تفسيره النُّكت والعيون: دراسة نقدية مقارنة في سورة الملك، *مجلة الآداب*، *13* (4)، 975-991. https://doi.org/10.35696/joa.v13i4.2956

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

الحمدُ للَّهِ الذي شرَّفنا على الأمم بالقرآن المجيد، ودعانا بتوفيقه إلى الحكم بالأمر الرَّشيد، والصلاة والسلام على من أرسلَهُ ربه بشيرًا للخَلائق ونذيرًا، ووهب له من فضله خيرًا كثيرًا، وعلى آله وأصحابه وسلَّم[1].

أما بعد:

فلمَّا كان علم القرآن أشرفَ العلوم؛ كان تحريرُ الفهم لمعانيه أوفَى الفهوم؛ حيث إنَّ العلم يَشْرُفُ بشرف معلومه، وقد بَرَزَتْ جهود السَّلف والخَلَفِ في هذا النَّطَاق؛ فتولَّدت من أقوالهم اختلافاتٌ تُوسَمُ مرةً بالتنوّع وأخرى بالتَّضادّ؛ فوجب في ذلك التَّمحيصُ والتَّمييزُ؛ لكي تُفْهَمَ آياتُ الكتاب العزيز على الطريقة السَّوِيَّةِ.

ولأهَمِيَّة ذلك التَّمحيص وضرورة ذاك التَّمييز؛ فقد جاء هذا البحث ليتناول شيئًا من عمل إمامٍ من أئمة المفسرين الذين تصدَّوا للكتابة في هذا الباب الجليل، ووسَمته بـ: **"اختلاف التَّضادّ عند الماورديّ في تفسيره النكت والعيون: دراسةً نقديةً مقارنةً في سورة الملك".**

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تبرز أهَمِيَّة هذا البحث وأسباب اختياره في الآتي:

1. ضرورة التَّفريق بين اختلاف التنوّع واختلاف التَّضادّ؛ لتأثير ذلك في توجيه أقوال المفسرين.
2. ما يكتنف هذا الموضوع من الأسئلة العلميَّة المهمَّة التي تحتاج إلى إجاباتٍ مؤصَّلة.
3. عدم وجود دراسة مستقلة لهذا الموضوع من بين الدراسات العلميَّة، مع قيام الحاجة إليها.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

ارتبطت بموضوع هذا البحث تساؤلاتٌ علميَّةٌ تظهر من خلالها مشكلته، وهي كما يلي:-

1. ما القيمة العلميَّة لتفسير النُّكت والعيون للماورديّ؟
2. ما منهج الماورديّ في إيراد أقوال المفسرين؟
3. ما موقف العلماء من الاختلاف في التفسير؟
4. ما مدى موافقة أصحاب كتب التفسير للماورديّ في أقوال المفسرين المختلفة التي صنَّفها من نوع التَّضادّ؟
5. هل يُغني تصنيف الماورديّ لأقوال المفسرين المختلفة عن النَّظرِ إلى تصنيف غيره من المؤلفين؟

أهداف البحث:

نسعى من الكتابة في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز القيمة العلميَّة لتفسير النُّكت والعيون للماورديّ.
2. تحديد المنهج الذي سار عليه الماورديُّ في إيراد أقوال المفسرين.
3. إظهار موقف العلماء من الاختلاف في التفسير، وكيفية التَّعامل معه.
4. إظهار موقف أصحاب كتب التفسير من تصنيفات الماورديّ لأقوال المفسرين المختلفة التي صنَّفها من نوع التَّضادّ.
5. بيان مدى إمكانية الاكتفاء بتصنيف الماورديّ لأقوال المفسرين المختلفة عن النَّظرِ إلى تصنيف غيره من المؤلفين.

حدود البحث:

حدود الدراسة: اختلاف التَّضادّ مبثوثٌ في تفسير الماورديّ وغالبٌ عليه؛ لذا اقتصرت على ما ورد في فاتحة سورة الملك، وهي ستة مواضع؛ لكفايتها بمقصود الدراسة.

حدود النَّقد والمقارنة: وقع اختياري على سِتَّةٍ من كتب التفسير لمعالجة النَّقد والمقارنة؛ لِمَا لِهذه الكتب من التشابه

الكبير بتفسير الماورديّ، وهي: جامع البيان للطبريّ، والمحرر الوجيز لابن عطيَّة، وزاد المسير لابن الجوزيّ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، والتحرير والتنوير لابن عاشور.

الدراسات السابقة:

لم أظفر بدراسةٍ عنيت بتناول (اختلاف التَّضادّ) عند الماورديّ في تفسيره، بالجمع والدراسة، ولكن وقفت على جملةٍ من الدراسات التي لها صلةٌ بتفسير الماورديّ، أذكر بعضًا منها فيما يلي:

1. **إضافات الماورديّ في تفسيره (النُّكت والعيون) من سورة الإسراء إلى سورة الحجّ، دراسة تحليلية نقدية**، إعداد: مِرْزَا أرشد نديم بك، وهذه الرسالة تقدَّم بها الباحث إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة قطر؛ لنيل درجة الماجستير، للعام الجامعي 1441هـ- 2020م.

2. **إضافات الماورديّ في تفسيره (النُّكت والعيون) من سورة فصلت إلى سورة النَّجم**، إعداد: سُميَّة عبد الرحمن أمير، وهذه الرسالة تقدَّمت بها الباحثة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة قطر؛ لنيل درجة الماجستير، للعام الجامعي 1442هـ- 2021م.

3. **الأقوال الاحتماليَّة عند الماورديّ من خلال تفسيره "النكت والعيون" أصولها وأثرها في التفسير: دراسة وصفية**، إعداد: هبة اللَّهِ بنت صادق أبو عرب، وهذا البحث منشور لدى: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بالجامعة العراقية، المجلد: 22، العدد: 66، نيسان 2024م، 44-57.

4. **استنباطات الماورديّ في تفسيره النكت والعيون التي استعجبها الكرمانيّ في تفسيره غرائب التفسير وعجائب التأويل (سور المُفصَّل أنموذجًا)**[(2)]، إعداد: د. عمر محمد سعيد الحلبيّ، وهذا البحث منشور لدى: مجلة أبحاث، كلية التربية، جامعة الحديدة، المجلد: 11، العدد: 2، يونيو 2025م، 1-35.

وجميع هذه الدراسات تتعلَّق بدراسة استنباطات الماورديّ التي زادها على أقوال المفسرين، على اختلافٍ في مناهجها، ولا علاقة لواحدٍ منها بدراسة اختلاف التَّضادّ في تفسير الماورديّ.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المقدمة، وفيها: أهَميَّة البحث وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاته، ثم أهداف البحث، فحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ثم منهج البحث.

التمهيد: تعريف موجز بالماورديّ وبتفسيره، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بالإمام الماورديّ.

المسألة الثانية: التعريف بتفسير الماورديّ.

المسألة الثالثة: منهج الماورديّ في إيراد أقوال المفسرين.

المبحث الأول: مفهوم اختلاف المفسرين وأنواعه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم اختلاف المفسرين.

المطلب الثاني: أنواع الاختلاف عند المفسرين.

المطلب الثالث: موقف العلماء من الاختلاف في التفسير.

المبحث الثاني: اختلاف التَّضادّ عند الماورديّ في تفسير سورة الملك، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في تفسير قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: 1].

المطلب الثاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: 2].

المطلب الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣﴾ [الملك].

الخاتمة، وفيها أهم النَّتائج مع التَّوصيات والمقترحات.

منهج البحث:

سلكت في كتابة هذا البحث المنهجَ: التَّحليليّ، النَّقديّ، المقارن.

وقد استقرأت مواضع متفقرةً من كتاب (النُّكت والعيون) فوجدت أكثرها يصلح للجمع والدراسة؛ فاخترت منها المواضع حدود البحث، وقد اعتمدتْ دراسة هذه المواضع على أربعة عناصر، هي:

أولًا: ذكر موضع الاختلاف في تفسير الآية.

ثانيًا: ذكر نصّ الماورديّ، كما ورد في كتابه.

ثالثًا: دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها، وتحرير نوع الاختلاف بينها.

رابعًا: نتيجة الدراسة، وتشتمل على بيان نتيجة نقد كلام الماورديّ ومقارنته مع كلام المفسرين في موضوع الدراسة، وهل وافق كلامه الصَّواب أو لا.

التمهيد:

تعريف موجز بالماورديّ وبتفسيره

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بالإمام الماورديّ.

الماورديُّ -رحمه الله- من مشاهير المصنِّفين؛ فوجب في ترجمته الإيجاز بما يناسب المقام، وذلك كما يلي:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، هو: عليُّ بن مُحمَّد بن حبيب القاضي[3]، أبو الحسن المَاوَرْديُّ[4]، البصريّ الشافعيّ[5].

وكانت ولادةُ الماورديّ المباركةُ فيما حكاه تلميذُهُ ابن خَيرُون، سنة (364هـ)[6].

وتُظهِرُ سيرةُ الماورديّ: أنَّهُ نشأ نشأةً صالِحةً؛ بلَّغته إلى يكون للنَّاس إمامًا. وفي بيان المكانة العلميَّة التي حازها يقول أحد تلامذته: كان رجلًا جليلًا، أحدَ الأئمة، عظيمَ القَدْر، له التَّصانيفُ الجِسَانُ في كل فنٍ من العلوم[7].

وذُكِرَ عنه: "أنَّهُ لم يكن أبرز شيئًا من مصنفاته في حيَّاته، وإنَّما أوصى رجلًا من أصحابه إذا حضره الموتُ: أن يَضَعَ يدَهُ في يده، فإن رآه قبض على يده فلا يُخْرِجْ من مصنفاته شيئًا، وإن رآه بسط يده فهي علامةُ قبولها فليُخْرِجْها، فبسطها"[8].

وكانت وفاة الماوريّ -رحمه الله- سنة (450هـ)، وكان قد بلغ آنذاك (86) سنةً[9].

المسألة الثانية: التعريف بتفسير الماورديّ.

تفسير الماورديّ اشتهر باسم (النُّكت والعيون)، لكنّي لم أقف على موضع تلك التَّسميَّة في مقدمة تفسيره، وقد نصَّ عليها المؤرِّخُ ابنُ خَلِّكانَ بقوله: وله من التَّصانيف: تفسيرُ القرآنِ الكريم، سَمَّاه (النُّكت والعيون)[10]، وكذلك قال حاجي خليفة[11].

وأمَّا سبب تصنيف هذا التفسير فلم ينصَّ عليه الماورديُّ أيضًا، والذي يظهر من خلال تأمّل مقدمته: أنه كان يسعى بتصنيفه لهذا التفسير إلى شرح الغَامِضِ من معاني آيات القرآن الكريم، دون التعرُّض إلى شرح ما كان من الواضح البيّن[12].

وتَستبينُ القيمةُ العلميةُ لِهذا التفسيرِ من كونه من أهمِّ كتب التفسير التي عنيت بالتفسير بالمأثور، وهذا من أهمِّ

مُميّزاته، وقد استفاد في جمع ذلك مِمَّنْ سبقه من المفسرين في هذا الباب، وبالأخصّ: الطبريّ[13]، وابن أبي حاتم[14]، كما يُعدُّ هذا التفسيرُ مصدرًا معتمدًا لِمَنْ جاء بعده من المفسّرين: كالقرطبيّ[15]، والشنقيطيّ[16]، مِمَّنْ يُعتبَرُون من أهل التَّحريرِ في التفسير والتَّحقيق.

كما يمتاز هذا التَّفسيرُ بالاختصارِ وترك الإطنابِ في إيراد المسائل والأقوال، سواءٌ في ذلك مسائل علوم القرآن والتَّفسير، وعلوم الفقه، واللُّغة، وغيرها من العلوم المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتَّفسير.

المسألة الثالثة: منهج الماورديّ في إيراد أقوال المفسرين.

هذا المنهج يوضّحه قولُ الماورديّ -رحمه الله- يصف تفسيرَهُ: "وجعلتُهُ جامعًا بين أقاويل السَّلف والخَلَف، ومُوضِّحًا عن المُؤْتَلفِ والمُخْتلِف، وذاكرًا ما سَنَحَ به الخَاطِرُ من معنًى يَحْتَمِلُ، عبَّرْتُ عنه بأنه (مُحتَمِلٌ)؛ ليتميَّز ما قِيلَ مِمَّا قلتُهُ، ويُعلَمَ ما استُخرِجَ مِمَّا استخرجْتُهُ"[17].

وقد تضمَّنَ هذا الكلام بيانًا لمنهجه في إيراد أقوال المفسرين في أمرين:

الأول: أنَّ الماورديَّ قد التزم التَّمييز بين الاختلاف الواقع بين أقوال المفسرين؛ فوضَّح منها المُؤْتَلفِ، وهذا هو اختلاف التنوّع، كما أنَّهُ وضَّح ما كان منها مختلفًا، وهذا هو اختلاف التَّضادّ.

وقد وجدت الماورديّ إذا قصد اختلاف التنوّع عبَّر عنه بألفاظٍ مختلفة، كقوله:"ومعاني هذه كلُّها متقاربةٌ"[18]، و"معانيها متقاربةٌ"[19]، و"معاني أكثرِهَا متقاربةٌ"[20]، وما سوى ذلك مِمَّا يعتبِرُهُ تضادًا؛ فإنَّه يورده غُفْلًا، وهو أغلب ما في تفسيره.

الأمر الثاني: أنَّ الماورديَّ يُقدِّم أقوال المفسرين أولًا عند تفسير الآية، وإذا ما ظهر له معنًى مُحتَمِلٌ مِمَّا لم يذكروه؛ أورده مُصدَّرًا بما يدلُّ أنه (يَحتَمِلُ)؛ تمييزًا بين قولِهِ وأقوال غيره من المفسرين.

والشَّطر الثاني من الأمر الأول، هو مَحلُّ الدراسة والنَّقد في هذا البحث، وذلك من خلال مطلب المبحث الثاني الآتي -إن شاء الله تعالى-.

المبحث الأول: مفهوم اختلاف المفسرين و أنواعه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم اختلاف المفسرين.

الاختلاف في اللُّغة مشتقٌّ من مادة (خلف)، والخَاءُ واللاَّمُ والفاءُ أصولٌ ثلاثة: أحدُهُا: أن يَجِيءَ شيءٌ بعدَ شيءٍ يقومُ مقامَهُ، ومن هذا الباب: قولُهُم: اختلف النَّاسُ في كذا، والنَّاسُ خِلفَةٌ، أي: مُختَلِفُون؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يُنَحِّي قولَ صاحِبِهِ، ويُقيمُ نفسَهُ مَقامَ الذي نَحَّاهُ[21]؛ فالاختلاف ضدُّ الاتفاق.

وأمَّا الاختلاف في الاصطلاح فهو:"أن يأخُذَ كلُّ واحدٍ طريقًا غيرَ طريقِ الآخَرِ، في حَالِهِ أو قَوْلِهِ"[22].

والمقصود بالاختلاف في التَّفسير: عدم اتفاقِ المشتغلين ببيان معاني كتاب اللَّهِ تعالى حولَ دَلالةِ الآيةِ أو اللَّفظ القرآنيّ على مراد اللَّهِ تعالى منه؛ بِحيثُ يذهبُ كلُّ واحدٍ منهم إلى معنًى مغايرٍ لِمَا توصَّل إليه غيرُهُ، ولو كان ذلك الاختلاف في الظَّاهر[23].

المطلب الثاني: أنواع الاختلاف عند المفسرين.

بناءً على ما تقدَّم في بيان مفهوم الاختلاف في التَّفسير؛ فينحصرُ الاختلافُ لدى المفسرين في نوعين: أحدهما: الاختلاف في الظَّاهر، ويُسمَّى اختلاف التَّنوّع، وثانيهما: اختلافٌ حقيقيّ، ويُسمَّى اختلاف التَّضادّ.

والمقصود باختلاف التَّنوّع: حَملُ معنَى الآيةِ على جَميع الأقوال التي قيلت فيها؛ إذا كانت معانِيَ صحيحةً غيرَ متعارضةٍ؛ **وأمَّا اختلاف التَّضادّ:** فهما القَولانِ المتنافيان الواردان في بيان معنى الآيةِ؛ بحيثُ لا يُمكنُ القولُ بهما معًا؛ فإذا قيل بأحدهِما؛ لزم عدمُ القولِ بالآخر[24].

والفرقُ بين هذين النَّوعين: أنَّ اختلاف التَّضادّ لا يُمكنُ الجمعُ فيه بين القولين المختلفين؛ لأنَّ الضِّدَّينِ لا يَجتمعان، وأمَّا اختلافُ التنوّع فيُمكنُ الجمعُ فيه بين القولين المختلفين؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ذكر نوعًا، وهذا النوعُ داخلٌ في الجنس، وإذا اتَّفق القولان في الجنسِ فلا اختلاف حينَئِذٍ.

ونتيجة ذلك أن الاختلاف إذا كان من قَبِيلِ التَّضادّ؛ فلا يُمكنُ الجمعُ بين القولين، لا بِجنسٍ ولا بنوعٍ، ولا بفردٍ من بابٍ أولى؛ وأمَّا إذا كان من قَبِيلِ اختلاف التنوعِ؛ فإنَّ القولين يَجتمعانِ في الجنسِ ويَختلفان في النَّوع؛ فيكونُ الجِنسُ متفقًا عليه بين القائلين ولكنَّ النَّوعَ مُختلفٌ، وحينَئِذٍ فلا يكونُ هذا اختلافًا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ذَكَرَ نوعًا كأنَّهُ على سبيل التَّمثِيلِ والتَّقريب[25].

المطلب الثالث: موقف العلماء من الاختلاف في التفسير

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:"الخلافُ بين السَّلف في التَّفسيرِ قليلٌ، وخلافُهُم في الأحكام أكثرُ من خلافهم في التَّفسيرِ[26]، وغالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجعُ إلى اختلاف تنوّعٍ لا اختلاف تضادّ"[27].

ويقول الشَّاطِبِيُّ -رحمه الله-:"من الخلاف ما لا يُعتدُّ به في الخلاف ... والثاني: ما كان ظاهرُهُ الخلافُ وليس في الحقيقة كذلك، وأكثرُ ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسُّنَّةِ، فتجدُ المفسرين ينقلون عن السَّلَفِ في معاني ألفاظِ الكتاب أقوالًا مُختلفةً في الظَّاهر، فإذا اعتبرتَها[28] وجدتَها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد، والأقوالُ إذا أمكنَ اجتماعُهَا والقولُ بجميعها - من غير إخلالٍ بمقصد القائل- فلا يصحُّ نقلُ الخلاف فيها عنه، وهكذا يتَّفِقُ في شرح السُّنَّة، وكذلك في فتاوى الأئمة وكلامهم في مسائل العلم، وهذا الموضع مِمَّا يَجبُ تَحقيقُهُ؛ فإنَّ نقلَ الخلافِ في مسألةٍ لا خلاف فيها في الحقيقة خطأٌ، كما أنَّ نقلَ الوِفَاقِ في موضعِ الخلافِ لا يصحُّ"[29].

وقد تضمَّن هذان القولان ضرورةَ التَّفريق بين اختلاف التنوّع واختلاف التَّضاد الواقع في أقوال المفسرين، وأهَميَّةَ ذلك؛ لكيلا يُعدَّ ما هو متَّفقٌ مفترقًا مُختلفًا.

المبحث الثاني: اختلاف التضاد عند الماورديّ في تفسير سورة الملك

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في تفسير قوله تعالى:﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: 1].

- **الموضع الأول:**
  - **موضع الاختلاف في تفسير الآية:**

معنى الفعل ﴿تَبَٰرَكَ﴾ في هذه الآية.

  - **نصُّ الماورديّ:**

قال الماورديُّ -رحمه الله-:"قوله ﷻ:﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: **أحدُها:** أن التَّبارُكَ تفاعُلٌ من البَرَكة، قاله ابنُ عبَّاسٍ ...؛ **الثاني:** أي: تَبارَكَ في الخلق بِما جعل فيهم من البَرَكة، قاله ابنُ عطاءٍ، **الثالث:** معناه: علا وارتفع، قاله يَحيى بن سلاَّم"[30].

- **دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها:**

هذه الأوجه الثلاثة التي أوردها الماورديُّ في معنى ﴿تَبَٰرَكَ﴾ يمكن الجمع بينها، وذلك كما يلي:

فأمَّا قول ابن عبَّاسٍ -رضي الله عنهما- فقد ذهب فيه إلى بيان أصل اشتقاق لفظة ﴿تَبَٰرَكَ﴾، وقد جاء موضِّحًا في قول ابن عطية:"﴿تَبَٰرَكَ﴾ تَبارَكَ وزنُهُ تَفَاعَلَ، وهو مُطَاوِعُ[31] بَارَكَ، من البَرَكة، وبَارَكَ فَاعِلٌ من واحدٍ"[32]؛ وأمَّا قول ابنِ عطاءٍ فقد راعى فيه معنى ﴿تَبَٰرَكَ﴾ من جهة الخلق، الذين هم مَنْ تقع عليهم آثار تلك البركة؛ وأمَّا قول ابن سلاَّمٍ فقد راعى فيه معنى ﴿تَبَٰرَكَ﴾ من جهة من اتَّصف به، وهو اللَّهُ تبارك وتعالى، كما قال الطبريُّ:"يعني بقوله تعالى ذِكرُهُ:﴿تَبَٰرَكَ﴾: تَعَاظَمَ وتَعَالَى"[33].

النتيجة:

إنَّ هذه الأوجهَ الثَّلاثةَ التي أوردها الماورديُّ في صورة التّضادّ[34] لا منافاة بينها في الحقيقةً؛ حيث إنَّ كلَّ قولٍ منها رام طرفًا من المعاني المتعلّقة بالفعل ﴿تَبَٰرَكَ﴾ الوارد في هذه الآية؛ ولذلك لم يُشِر الطبَريُّ ولا ابنُ عطيَّة ولا ابنُ عاشورٍ إلى وقوع خلافٍ في معنى ﴿تَبَٰرَكَ﴾[35]؛ وبذلك يتبيَّن: أن ما ذهب إليه الماورديُّ مرجوحٌ، واللَّهُ تعالى أعلم.

الموضع الثاني:

موضع الاختلاف في تفسير الآية:

اختصاصُ المُلْكِ الوارد في قوله تعالى:﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

نصُّ الماورديّ:

قال الماورديُّ -رحمه الله-:" ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ وجهان: **أحدُهُما:** مُلكُ السَّماواتِ والأرض، في الدُّنيا والآخرة، **الثاني:** مُلكُ النُّبوَّة، التي أعزَّ بها من اتَّبَعَه، وأذلَّ بها مَنْ خالفه، قاله مُحمَّد بن إسحاق"[36].

دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها:

عند تأمُّل القولين اللَّذَين أوردهُما الماورديُّ؛ يتبيَّنُ أنَّ الجمع بينهما ممكن، وتعليلُ ذلك:

أنَّ القول الثاني داخلٌ في معنى القول الأول؛ فإنَّ النُّبوَّةَ مِمَّا يَجري في الأرض؛ فهي داخلةٌ في مُلكِ اللَّهِ السَّماواتِ والأرضَ المنصوصِ عليهِ في القول الأول؛ ويوضِّح هذا قولُ ابنِ عاشورٍ: والتَّعريفُ في المُلْكِ: تعريفُ الجنسِ الذي يَشمَلُ جَميعَ أفراد الجنس، وهو الاستغراقُ؛ فما يوجد من أفراده فردٌ إلاَّ وهو مِمَّا في قدرةِ اللَّهِ؛ فهو يُعطيهِ وهو يمنعُهُ، وفي معنى هذه الآيةِ قولُهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: 26][37].

وللتعليل المشار إليه؛ وجدنا القرطبيَّ اعتبر الأقوال الواردة في هذا الموضع شيئًا واحدًا ولم يشر إلى وجود خلافٍ بينها؛ فقال: "﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ أي: مُلكُ السَّماوات والأرض في الدُّنيا والآخرة، وقال ابنُ عبَّاسٍ: بيده المُلكُ؛ يُعِزُّ مَنْ يَشَاءُ ويُذِلُّ مَنْ يَشاءُ، ويُحيِي ويُمِيتُ، ويُغني ويُفْقِرُ، ويُعطِي ويَمنَعُ، وقال مُحمَّدُ بنُ إسحاق: لَهُ مُلكُ النُّبوَّةِ التي أعزَّ بها من اتَّبَعهُ وذَلَّ بها مَنْ خالفَهُ"[38].

النتيجة:

إنَّه لا تعارض بين قول ابنِ إسحاقَ وقولِ غيرِهِ من المفسرين؛ لتداخل معنَيَيْهما، خلافًا للماورديّ الذي أوردهما في صورة التَّعارُضِ[39]؛ ولذلك لم يورد خلافًا في هذا الموضع مَنْ تقدَّمتِ الإشارةُ إليهم من المفسرين، وعلى هذا جرى صنيعُ الطبريّ وابن الجوزيّ[40]؛ فإنَّهما لم يذكرا سوى قول واحد؛ وهذا يوضِّح لنا: أن ما ذهب إليه الماورديُّ مرجوحٌ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: في تفسير قوله تعالى:﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾**[الملك: 2].**

موضع الاختلاف في تفسير الآية:

تعيينُ تَمييزِ أفعلِ التَّفضيلِ، في قوله تعالى:﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾.

- **نصُّ الماورديّ:**

قال الماورديُّ -رحمه الله-:"﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ فيه خمسةُ تأويلاتٍ: **أحدُهَا:** أيُّكم أتمُّ عقلًا، قاله قتادة؛ **الثاني:** أيُّكم أزهدُ في الدُّنيا، قاله سفيان؛ **الثالث:** أيُّكم أَوْرَعُ عن مَحارم اللَّه وأسرعُ إلى طاعةِ اللَّه، وهذا قولٌ مأثورٌ[41]؛ **الرابع:** أيُّكم للموتِ أكثرُ ذِكْرًا، وله أحسنُ استعدادًا، ومنه أشدُّ خوفًا وحَذَرًا، قاله السُّديُّ، **الخامس:** أيُّكم أعرفُ بعيُوبِ نفسه؛ ويَحتَمِلُ سادسًا: أيُّكم أرضى بقضائِهِ، وأصبَرُ على بلائه"[42].

دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها:

قول قتادة الذي صدَّرَ به الماورديُّ الأقوال الواردة في هذه الآية، تعود إليه سائر تلك الأقوال، وبيان ذلك: أنَّ الإنسانَ إذا تَمَّ عقله؛ أرشده إلى الخير ونَهاهُ عن الشرّ؛ ولذلك قيل: العَقلُ هو الحَابِسُ عن ذَمِيم القَولِ والفِعل[43]، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك]؛ أي: لم يكن لهم عقلٌ يَحْجُزُهم عن المَهَالِك[44].

وإذا تأمَّلْتَ الأقوال المذكورة كلَّها؛ وجدت الباعث عليها تمامُ العَقلِ وحُسنُهُ؛ ومِمَّا يدلُّ على اتِّحاد معاني هذه الأقوال: قول القرطبيّ:"ورُوِيَ عن ابن عمر: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ تلا: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾؛ قال:«أَيُّكُم أحسَنُ عَقلًا، وأَوْرَعَ عن مَحارِمِ اللَّهِ، وأَسرَعُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ»[45]؛ فجمع الأقاويلَ كلَّها"[46].

- **النتيجة:**

إنَّ الأقوالَ التي أوردها الماورديُّ في صورة الأقوال المتضادَّة[47]، هي أقوالٌ في المعنى متَّفقةٌ غير مختلفة؛ ولذلك اكتفى الطبريُّ بقوله:"ليَختَبِرَكُم فينظر: أيُّكُم له أيُّها النَّاسُ أَطْوَعُ، وإلى طلب رضَاهُ أسرَعُ"[48]؛ وقال ابن عاشور:"و﴿أَحْسَنُ﴾ تفضيلٌ، أي: أحسنُ عملًا من غَيرِهِ؛ فالأعمالُ الحَسَنَةُ متفاوتةٌ في الحُسْنِ إلى أدناها"[49]؛ وإلى نحو صنيعهما ذهب ابن عطيَّة الأندلسيّ[50]؛ وبذلك يتبيَّن: أن ما ذهب إليه الماورديُّ مرجوحٌ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾﴾**[الملك:3].**

الموضع الأول:

موضع الاختلاف في تفسير الآية:

تفسير الغريب في قوله تعالى:﴿سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾.

نصُّ الماورديّ:

قال الماورديُّ -رحمه الله-:"﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾ فيه وجهان: **أحدُهما:** أي: متَّفقٌ مُتشابِهٌ، مأخوذٌ من قولِهم: هذا مُطابِقٌ لهذا، أي: شَبيهٌ له، قاله ابنُ بَحر؛ **الثاني:** يعني: بعضُهُنَّ فوقَ بعضٍ، قال الحسنُ: وسبعُ أَرَضِينَ بعضُهُنَّ فوقَ بعضٍ"[51].

دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها:

المشهور في تفسير السَّلف: أنَّ معنى ﴿سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾ أي: بعضُها فوقَ بعضٍ، وعلى هذا اجتمع قول الطبريّ، وابن عطيَّة، وابن الجوزيّ، والقرطبيّ[52] -رحم الله الجميع-.

قال الطبريُّ:"يقولُ تعالى ذِكرُهُ مُخبِرًا عن صفته:﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾ طَبَقًا فوقَ طَبَقٍ، بعضُهَا فَوقَ بَعضٍ"[53]؛ وقال ابن الجوزيّ:"قوله:﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾ أي: خلقهنَّ مطابقات، أي: بعضُهَا فوقَ بعضٍ"[54]؛ ويُشبِهُ أن يكون هذا القولُ إجماعًا للسَّلف؛ فإنّي لم أقف على قولٍ غيرِهِ عندهم.

وخالف هذا القولَ ابنُ بَحرٍ الأصفهانيُّ: فذهب إلى أنَّ معنى ﴿طِبَاقٗا﴾ أي: متفقةٌ متشابِهةٌ[55]؛ وهذه مخالفةٌ ظاهرةٌ لما عليه إجماع السَّلفِ[56]؛ فهو قولٌ مرجوحٌ مردودٌ؛ لأنَّ الإجماع حُجَّةٌ؛ فلا تجوز مخالفته[57].

النتيجة:

إنَّ ما أشار إليه الماورديّ من التَّضادّ بين قول ابنِ بَحرٍ الأصفهانيّ وبين القول الذي تبيَّن أنَّهُ القول الذي قال به السَّلفُ، وهذه الإشارةُ صحيحةٌ وجيهةٌ، والله تعالى أعلم[58].

الموضع الثاني:

موضع الاختلاف في تفسير الآية:

معنى التَّفاوت الوارد في هذه الآية.

نصُّ الماورديّ:

قال الماورديُّ -رحمه الله-:"﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ: **أحدُها:** من اختلافٍ، قاله قتادة ... **الثاني:** من عَيبٍ، قاله السُّديُّ؛ **الثالث:** من تَفرُّقٍ، قاله ابنُ عبَّاسٍ؛ **الرابع:** لا يَفُوتُ بعضُهُ بعضًا، قاله عطاءُ بنُ أبي مُسلمٍ ..."[59].

دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها:

اعلم أنَّ القول الأول هو الذي عليه إجماع أهل التفسير، دلَّ على ذلك قول الطبريّ:"يقول جلَّ ثناؤُهُ: ما ترى في خلق الرَّحمن الذي خلق -لا في سَماءٍ، ولا في أرضٍ، ولا في غير ذلك- من تفاوتٍ، يعني: من اختلافٍ، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهلُ التَّأويل"[60].

وعند تأمُّل الأقوال الثلاثة الأخرى؛ يتبيَّن أنَّها غيرُ معارضةٍ لِهذا القول المجمع عليه، وبيان ذلك:

أنَّ أصل الفَوتِ مأخوذٌ من فواتِ شيءٍ لشيءٍ بعدم تطابُقه وتناسُبه؛ فينجُمُ عن ذلك الاختلافُ وانْعِدامُ التَّناسُقِ؛ فتتكوَّنُ صورة العيب، وهذا العيب إنَّما حصل بسبب التَّفرُّق، النَّاجم عن انعِدَامِ التَّطابُق والتَّناسب؛ فاجتمعت بِهذا الأوجُهُ الأربعةُ كلُّها ولم تفترق ولم تتفاوت.

وقد جَمع القرطبيُّ تلك الأقوال بعبارةٍ وجيزةٍ جامعةٍ، قال فيها:"أي: ما ترى في خلق السَّماوات من عَيبٍ، وأصله: من الفَوتِ، وهو أن يَفوتَ شيءٌ شيئًا؛ فيقعُ الخَلَلُ لقِلَّةِ استوائها، يدلُّ عليه: قولُ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللَّهُ عنه: من تفرُّق"[61]؛ وعلى مثل ذلك يدلُّ قول ابن عطيَّة، وابن الجوزيّ، وابن عاشور[62].

النتيجة:

إنَّ الأقوال التي أوردها الماورديُّ في صورة التَّضادّ لا تعارض بينها، وهو ما يدلُّ بأنَّهُ لا تعارض بين القول الذي وقع عليه الإجماع وبين الأقوال الأخرى؛ لأنَّها تعتبرُ موضِّحةً له ومبينةً؛ ولذلك لم نَجد واحدًا من المفسرين المتقدم ذكرُهُم أورد خلافًا بين المفسرين في هذا الموضع؛ وبه يتبيَّن: أنَّ ما ذهب إليه الماورديُّ مرجوحٌ، والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث:

موضع الاختلاف في تفسير الآية:

تفسير الفُطُورِ الوارد في هذه الآية.

نصُّ الماورديّ:

قال الماورديُّ -رحمه الله-:"﴿هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ: **أحدُها:** من شُقوقٍ، قاله مُجاهدٌ والضَّحَّاكُ، **الثاني:** مِنْ خَلَلٍ، قاله قتادة، **الثالث:** من خُرُوقٍ، قاله السُّديُّ، **الرابع:** من وَهَنٍ، قاله ابنُ عبَّاسٍ" [63].

دراسة أقوال المفسرين ومقارنتها:

الأقوال التي أوردها الماورديُّ في هذا الموضع هي الأقوال المأثورة عن السَّلف في تفسير الفُطُورِ في هذه الآية، ولكنَّ أهل التفسير لم يُشِيرُوا إلى وجود اختلافٍ بين أقوالهم؛ وذلك لاتِّحاد معانيها؛ فإنَّ الفُطُورَ إذا فُسِّر بالخَلَلِ كما قال قتادة؛ فإنَّ الشُّقوقَ والخُرُوقَ كما في قول مُجاهدٍ والضَّحَّاك مبيّنةٌ له وموضِّحة، وكلُّ ذلك من الوَهَنِ الذي قصده الحَبْرُ ابنُ عبَّاس -رضي الله عنهما- في قوله.

وعدم وجود الاختلاف بين هذه الأقوال هو الذي يدلُّ عليه إيراد الطبريّ في هذا الموضع؛ فإنه قال:" وقوله:﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ يقولُ: فرُدَّ البصر، هل ترى فيه من صُدوع؟ وهي من قول اللَّهِ:﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ﴾[الشورى: 5]، بمعنى: يتشَقَّقْنَ ويتصدَّعْنَ، الفُطُورُ مصدرُ: فُطِر فطُورًا، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التَّأويل"[64]، ثُمَّ أسند إلى ابن عبَّاسٍ -رضي الله عنهما- أنه قال: الفُطورُ: الوَهْيُ، وعن قتادة: من خَلَلٍ، وعن سفيان: من شُقوقٍ[65].

وعلى منواله جرى قولُ القرطبيّ:"والفُطُورُ: الشُّقوقُ، عن مُجاهدٍ والضَّحَّاك؛ وقال قتادة: من خَلَلٍ؛ السُّديُّ: من خُرُوقٍ؛ ابنُ عبَّاسٍ: من وَهَنٍ؛ وأصلُهُ: من التَّفَطُّرِ والانفطار، وهو الانشقاقُ"[66].

ومضمون صنيع الطبريّ والقرطبيّ هو الذي يدلُّ عليه صنيع: ابن عطية، وابن الجوزيّ، وابن عاشور[67].

النتيجة:

إنَّ الأقوال التي أوردها الماورديُّ في صورة التَّضادّ لا تعارض بينها، بل يمكن حصرها كلِّها في قولٍ واحدٍ ومعنًى متَّحد؛ ولذلك فقد أعرض أهل التفسير المتقدّم ذكرهم عن إيراد اختلافٍ بين أقوال السَّلفِ في هذا الموضع؛ وبه يتبيَّن: أنَّ إيراد الماورديّ مرجوحٌ، والله تعالى أعلم.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. ظهرت القيمةُ العلميَّةُ لتفسير النُّكت والعيون في كونه من أهمِّ كتب التفسير التي عنيت بالتفسير بالمأثور، كما يُعدُّ مصدرًا معتمدًا لِمَنْ جاء بعده من المفسِّرين: كالقرطبيّ، والشنقيطيّ، مِمَّنْ يُعتبَرُون من أهل التَّحريرِ في التفسير والتَّحقيق.

2. يتمثَّلُ منهجُ الماورديّ في إيراد أقوال المفسرين في أمرين: أحدهما: التزامه بيان نوع الاختلاف الواقع في أقوال المفسرين المختلفة، من حيث التَّنوّع أو التَّضادّ، وثانيهما: تصدير أقوال المفسرين عند تفسير الآية، وإذا ظهر له معنًى مُحتَمِلٌ غير ما ذكروه؛ أورده مُصدَّرًا بأنه (يَحتَمِلُ)؛ تمييزًا بين قولِهِ وأقوالهم.

3. يتمثَّلُ موقف العلماء من اختلافات التَّفسير في: ضرورةِ التَّفريق بين اختلاف التنوّع واختلاف التَّضادّ الواقع في أقوال المفسرين؛ لكيلا يُعدَّ ما هو متَّفقٌ مفترقًا مُختلفًا، أو العكس.

4. المواضع التي صنَّف فيها الماورديُّ أقوال المفسرين المختلفة من نوع التَّضادّ في هذا البحث (6) مواضع، وفي جميع تلك المواضع خالف تصنيفُهُ الصَّوابَ، سوى تصنيفه في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهذا يدلُّ دلالةً صريحةً على عدم إمكانيَّةِ الاعتماد على تصنيفات الماورديّ لكثيرٍ من أقوال المفسرين المختلفة بأنَّها متضادَّةٌ؛ حيث تبيَّن أنَّ كثيرًا منها يندرج في اختلاف التَّنوّع.

التوصيات:

1- إخراج موضوع هذا البحث ودراسته في رسالةٍ علميَّة؛ حيث لم يتناول هذا البحث سوى مواضع يسيرة.

2- محاولة الوقوف على الأسباب التي أوقعت الماورديّ في اعتبار اختلاف التنوّع من اختلاف التّضادّ؛ ففي هذا من الفوائد الجليلة ما لا يخفى.

3- دراسة أقوال ابن بحر الأصفهانيّ الواردة في تفسير النُّكت والعيون؛ فإنه من أكثر المتأخرين الذين اعتمد الماورديّ على أقوالهم، مع كونه من المعتزلة.

4- دراسة الأقوال التي نسبها الماورديُّ في تفسيره إلى عامَّة المفسرين، دراسةً استقرائيَّة تحليلية.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: 1/ 11.

(2) وقد استفدت من توصيات الباحث في اختياري لموضوع هذا البحث، كما أنّي أفدت منه في التعريف بالماورديّ وبتفسيره.

(3) وقد أُسنِدَت إليه ولايةُ القضاء ببلدانٍ كثيرة، حتَّى بلغ لأن يكون رئيس القُضاة. ينظر: ابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية: 2/ 637.

(4) الْمَاوَرْدِيُّ: نسبةً إلى عَمَلِ الماوَرْدِ وبَيعِهِ، وهو أجودُ أصناف خشبِ عودِ البخور. ينظر: الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب: 3/ 156، ودُوزِي، تكملة المعاجم العربية: 10/ 14.

(5) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 18/ 64.

(6) ينظر: ابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية: 2/ 637.

(7) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(8) الداوودي، طبقات المفسرين: 1/ 428.

(9) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 18/ 64.

(10) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 3/ 282.

(11) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 2/ 1978.

(12) ينظر: الماورديّ، النكت والعيون: 1/ 21.

(13) ينظر مثلًا: المصدر نفسه: 1/ 202، 303، 491، 2/ 271، 351، 5/ 126، 6/ 206.

(14) ينظر مثلًا: المصدر نفسه: 4/ 275، 5/ 15، 156، 210.

(15) ينظر مثلًا: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/ 444، 3/ 313، 4/ 293، 5/ 407، 6/ 366.

(16) ينظر مثلًا: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 1/ 350، 2/ 235، 415، 3/ 78.

(17) الماورديّ، النكت والعيون: 1/ 21.

(18) الماورديّ، النكت والعيون: 2/ 372.

(19) نفسه: 3/ 301.

(20) نفسه: 5/ 132.

(21) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: 2/ 210، 213، مادة: "خلف".

(22) الرَّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: 294.

(23) عبد الراضي، اختلاف المفسرين أنواعه وأسبابه: 444.

(24) ينظر: الطيار، فصول في أصول التفسير: 80.

(25) ينظر: العثيمين، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية: 29.

(26) قال ابن عثيمين -رحمه الله-: أثبت شيخُ الإسلامِ بكلامه هذا: أن السَّلف قد يكون بينهم خلافٌ في تفسير القرآن، لكنَّ خلافَهُم في تفسير القرآن أقلُّ من خلافهم في الأحكام؛ لأنَّ تفسيرَ القرآنِ هو تبيينُ ألفاظه، معناها والمراد بها، وهذا شيءٌ يَقِلُّ فيه الخلاف، لكنَّ الأحكامَ مَبْنِيَّةٌ على الاجتهاد والنَّظرِ والقياس؛ فصار الاختلافُ فيها أكثرَ من الاختلاف في التفسير؛ وذلك لاختلاف النَّاس في العلم والفهم. ينظر: العثيمين، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية: 28.

(27) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير: 11.

(28) أي: إذا تأمَّلتها وتَفَحَّصْتَها.

(29) الشاطبي، الموافقات: 5/ 210.

(30) الماورديّ، النكت والعيون: 6/ 49.

(31) المُطَاوِعُ: فعلٌ يدلُّ فاعلُهُ على الاستجابة وقَبولِ الأَثَرِ، مثل: انْجَذَبَ من جَذَبْتُهُ، وتَقدَّم من قَدَّمْتُهُ. ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف: 32، والبخراني، صيغ المصادر في جزء تبارك دراسة صرفية دلالية: 521-547. وعمر، معجم اللغة العربية المعاصرة: 1/ 32، مادة:"ط و ع"، الخرابشة، شعرية التضاد: 361-394.

(32) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 4/ 199.

(33) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 23/ 505.

(34) ووافقه على ذلك: ابنُ الجوزيّ والقرطبيُّ -رحم الله الجميع-. ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: 2/ 129، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 13/ 1.

(35) ينظر: الطبري، جامع البيان: 19/ 233، 23/ 505، و ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/ 409، 4/ 199، 5/ 337، و ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8-ب/ 170، 18/ 316، 29/ 9.

(36) الماورديّ، النكت والعيون: 6/ 49.

(37) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 10، 11.

(38) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 205.

(39) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 337.

(40) ينظر: الطبري، جامع البيان: 2/ 505، و ابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 313.

(41) أي: حديثٌ مأثور، وسيأتي تخريجه في الدراسة.

(42) الماورديّ، النكت والعيون: 6/ 50.

(43) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: 4/ 69، مادة: "عقل".

(44) ينظر: الجزائري، أيسر التفاسير: 5/ 397.

(45) هذا هو الحديث الذي أشار إليه الماورديُّ -رحمه الله- فيما سبق، وقد أخرجه الطبري في "جامع البيان" ح(17989): 15/ 250، وقال أحمد شاكر في التعليق عليه: "هذا حديثٌ ضعيفٌ بِمرَّة، ولا أصلَ له".

(46) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/ 9؛ وينظر أيضًا: 18/ 207.

(47) ووافقه على ذلك ابن الجوزيّ. ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 2/ 359.

(48) الطبري، جامع البيان: 23/ 505.

(49) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 15.

(50) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 337.

(51) الماورديّ، النكت والعيون: 6/ 50.

(52) ينظر: الطبري، جامع البيان: 23/ 506، و ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 338، وابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 314، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 208.

(53) الطبري، جامع البيان: 23/ 506.

(54) ابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 314.

(55) وجوَّز هذا الوجهَ ابنُ عاشورٍ. ينظر: التحرير والتنوير: 29/ 16.

(56) وينظر أيضًا: الماورديّ، النكت والعيون: 1/ 335؛ فهو من المواضع التي أنكر فيها ابنُ بَحرٍ إجماع السَّلف كذلك.

(57) ينظر: ابن الفراء، العدة في أصول الفقه: 4/ 1058.

(58) وفات الكرمانيَّ -رحمه الله- أن يذكر قول ابن بَحرٍ في كتابه: غرائب التفسير وعجائب التأويل: 2/ 1230؛ فهو من الزَّوائد عليه؛ فتأمَّل.

(59) الماورديّ، النكت والعيون: 6/ 51.

(60) الطبري، جامع البيان: 23/ 506.

(61) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 208.

(62) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 338، و ابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 314، و ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 17.

(63) الماورديّ، النكت والعيون: 6/ 51.

(64) الطبري، جامع البيان: 23/ 506.

(65) ينظر: نفسه: 23/ 507.

(66) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 209.

(67) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 338، و ابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 314، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 19.

المراجع

القرآن الكريم.

البخراني، ع. أ. ح. (2025). صيغ المصادر في جزء تبارك دراسة صرفية دلالية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(2)، 521–547.

ابن تيميّة، أ. (1490). *مقدمة في أصول التفسير*، دار مكتبة الحياة.

الجزائريّ، ج. (2003م). *أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير*، مكتبة العلوم والحكم.

الجزري، ع. (1980). *اللباب في تهذيب الأنساب*، دار صادر.

ابن الجوزيّ، ع. (1422). *زاد المسير في علم التفسير*، دار الكتاب العربي.

حاجي خليفة، م. (1941). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، مكتبة المثنى.

الخرابشة، ع. ق. (2022). شعرية التضاد في النقد العربي التأصيل والإجراء. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، (15)، 361–394.

ابن خلّكان، أ. (د.ت). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، دار صادر.

الحملاويّ، أ. (د.ت). *شذا العرف في فنّ الصرف*، مكتبة الرشد.

الداووديّ، م. (د.ت). *طبقات المفسرين*، دار الكتب العلمية.

دُوزِي، ر. (2000). *تكملة المعاجم العربية*، وزارة الثقافة والإعلام.

الذهبيّ، م. (1405). *سير أعلام النبلاء*، مؤسسة الرسالة.

الرَّاغب الأصفهانيّ، ا. (1412). *المفردات في غريب القرآن*، دار القلم، والدار الشامية.

الشاطبيّ، إ. (1997). *الموافقات*، دار ابن عفان.

الشنقيطيّ، م. (1415). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الصَّلاح، ع. (1992). *طبقات الفقهاء الشافعية*، دار البشائر الإسلامية.

الطبريّ، م. (1420). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، مؤسسة الرسالة.
الطيَّار، م. (1423). *فصول في أصول التفسير*، دار ابن الجوزي.
ابن الفرّاء، م. (1990). العدة في أصول الفقه، د.ن.
ابن عاشور، م. (1984). *التحرير والتنوير*، الدار التونسية للنشر.
ابن عطيّة، ع. (1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، دار الكتب العلمية.
عبد الراضي، ح. (2012). اختلاف المفسرين أنواعه وأسبابه، *مجلة كلية اللغة العربية*، *31*(1)، 437-613.
العثيمين، م. (1995). *شرح مقدمة التفسير لابن تيمية*، دار الوطن.
عمر، أ. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*، عالم الكتب.
القرطبيّ، م. (1384). *الجامع لأحكام القرآن*، دار الكتب المصرية.
ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة*، دار الفكر.
الكرمانيّ، م. (د.ت). *غرائب التفسير وعجائب التأويل*، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن.
الماورديّ، ع. (د.ت). *النكت والعيون*، دار الكتب العلمية.

References

Al-Bakhrany, A. A. H. (2025). Verbal-Noun Patterns in Juz' Tabarak: A Morphological and Semantic Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(2), 521–547. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2594

Al-Dāwūdī, M. (n.d.). *Ṭabaqāt al-mufassirīn* [Classes of Qur'anic exegetes]. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Dhahabī, M. (1405 AH). *Siyar a'lām al-nubalā'* [Biographies of noble scholars]. Mu'assasat al-Risālah.

Al-Ghazārī, J. (2003). *Aysar al-tafāsīr li-kalām al-'Alī al-Kabīr* [The easiest exegesis of the words of the Almighty]. Maktabat al-'Ulūm wa-al-Ḥikam.

Al-Ḥamlawī, A. (n.d.). *Shadhā al-'urf fī fann al-ṣarf* [The fragrance of morphology: A treatise on Arabic morphology]. Maktabat al-Rushd.

Al-Karamānī, M. (n.d.). *Gharā'ib al-tafsīr wa-'ajā'ib al-ta'wīl* [The wonders of exegesis and interpretation]. Dār al-Qiblah li-al-Thaqāfah al-Islāmiyyah & Mu'assasat 'Ulūm al-Qur'ān.

Al-Khalīfa, Ḥ. (1941). *Kashf al-ẓunūn 'an asāmī al-kutub wa-al-funūn* [The removal of doubts from the names of books and sciences]. Maktabat al-Muthannā.

Al-Kharapsha, A. Q. (2022). Poetry of Contradiction in Modern Literary Criticism: Originality and Procedure. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, (15), 361–394. https://doi.org/10.53286/arts.v1i15.893

Al-Qurṭubī, M. (1384 AH). *Al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān* [The comprehensive collection of Qur'anic rulings]. Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.

Al-Rāghib al-Aṣfahānī, A. (1412 AH). *Al-Mufradāt fī gharīb al-Qur'ān* [Lexicon of Qur'anic terms]. Dār al-Qalam & Al-Dār al-Shāmiyyah.

Al-Ṣabūnī, M. (1995). *Sharḥ muqaddimat al-tafsīr li-Ibn Taymiyyah* [Commentary on Ibn Taymiyyah's introduction to Qur'anic exegesis]. Dār al-Waṭan.

Al-Ṭabarī, M. (1420 AH). *Jāmiʿ al-bayān ʿan taʿwīl āy al-Qurʿān* [The comprehensive exposition of the interpretation of Qur'anic verses]. Mu'assasat al-Risālah.

Al-Ṭayyār, M. (1423 AH). *Fuṣūl fī uṣūl al-tafsīr* [Chapters in the principles of Qur'anic exegesis]. Dār Ibn al-Jawzī.

Al-Zabadī, M. A. (n.d.). *Wafayāt al-aʿyān wa- anbaʿ abnāʿ al-zamān* [Biographies of notable figures and accounts of their eras]. Dār Ṣādir.

Al-Zarkashī, M. (1992). *Ṭabaqāt al-fuqahāʿ al-Shāfiʿiyyah* [Classes of Shāfiʿī jurists]. Dār al-Bashā'ir al-Islāmiyyah.

'Abd al-Rāḍī, H. (2012). Ikhtilāf al-mufassirīn: Anwāʿuhu wa-asbābuhu [Differences among Qur'anic exegetes: Types and causes]. *Journal of the Faculty of Arabic Language, 31*(1), 437–613.

Dozy, R. (2000). *Takmilat al-maʿājim al-ʿArabiyyah* [Supplement to Arabic dictionaries]. Ministry of Culture and Information.

Al-Jawzī, I. (1422 AH). *Zād al-masīr fī ʿilm al-tafsīr* [The traveler's provision in the science of exegesis]. Dār al-Kitāb al-'Arabī.

Ibn 'Aṭiyyah, A. (1422 AH). *Al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-ʿazīz* [The concise commentary on the Noble Book]. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Fāris, A. (1979). *Maqāyīs al-lughah* [Patterns of the Arabic language]. Dār al-Fikr.

Ibn al-Farrā', M. (1990). *Al-ʿUddah fī uṣūl al-fiqh* [The essential principles of jurisprudence]. Author's publication.

Ibn Taymiyyah, A. (1490). *Muqaddimah fī uṣūl al-tafsīr* [Introduction to the principles of Qur'anic exegesis]. Dār Maktabat al-Ḥayāh.

Ibn 'Āshūr, M. (1984). *Al-Taḥrīr wa-al-tanwīr* [The verification and illumination: Exegesis of the Qur'an]. Al-Dār al-Tūnisiyyah li-al-Nashr.

Ibn al-Jawzī, A. (1422 AH). *Zād al-masīr fī ʿilm al-tafsīr* [The traveler's provision in Qur'anic exegesis]. Dār al-Kitāb al-'Arabī.

Ibn Khaldūn, A. (n.d.). *Wafayāt al-aʿyān* [Biographies of notable figures]. Dār Ṣādir.

Ma'ārif al-Qur'ān (n.d.). *Al-Qurʿān al-Karīm* [The Holy Qur'an].

Al-Māwardī, A. (n.d.). *Al-Nukat wa-al-ʿuyūn* [Subtleties and insights in Qur'anic exegesis]. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Shanqīṭī, M. (1415 AH). *Aḍwāʿ al-bayān fī īḍāḥ al-Qurʿān bi-al-Qurʿān* [The lights of exposition: Explaining the Qur'an through the Qur'an]. Dār al-Fikr.